

## وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٥١ لسنة ٢٠١٨ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر

للعام المالى ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٦٩ لسنة ٢٠١٠ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

ومصاريف الانتقال الخاصة برئيس وأعضاء الغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر جلسة ٢٠١٦/٤/٤

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/٦/٢٠ ؛

## قرار:

**مادة ١ -** اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالى ٢٠١٥ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٤٧, ٥٢٨٥١٦٨ ج (فقط خمسة ملايين ومائتان وخمسة وثمانون ألفاً ومائة وثمانية وستون جنيهاً وسبعة وأربعون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ١٨, ١٤٣٧٥٤٨ ج (فقط مليون وأربعمائة وسبعة وثلاثون ألفاً وخمسمائة وثمانية وأربعون جنيهاً وثمانية عشر قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢٩, ٣٨٤٧٦٢٠ ج (فقط ثلاثة ملايين وثمانمائة وسبعة وأربعون ألفاً وستمائة وعشرون جنيهاً وتسعة وعشرون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٣١/١٢/٢٠١٥ مبلغ ٨٨, ٣٥٩٣٩, ٢١ ج (فقط واحد وعشرون مليوناً وخمسة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وتسعة وثلاثون جنيهاً وثمانية وثمانون قرشاً لا غير) .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠/٦/٢٠١٨

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد